الفصل بين المضاف والمضاف إليه بين القراء والنحاة

قراءة ابن عامر أنموذجا

إيمان فاطمة الزهراء بلقاسم

تمثل القراءات القرآنية برمتها المرجع الأساس في دراسة اللغة و هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهر ها الصوتية و النحوية و اللغوية بعامة في مختلف ا لألسنة واللهجات بل إن بعض الباحثين يذهب إلى أن القراءات الشاذة هي أغني مأثورات التراث بالمادة اللغوية التي تصلح أساسا للدراسة الحديثة ، و التي يلمح المرء فيها صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة.

تعريف القراءة:

أ- لغة: القراءة من القرآن، ذلك التنزيل العزيز، يقرأ قرآنا ، بمعنى تلا فهو قارئ، ومنه سمي القرآن قرآنا. (1) والقراءات جمع مفردها قراءة وهي مصدر الفعل الثلاثي المجرد قرأ.(2).

ب- اصطلاحا: ذكر العلماء عدة تعريفات للقراءات من أشهرها ما جاء في معجم القراءات: القراءة هي الصور المختلفة التي نقلت في ألفاظ ا لقرآن عن المتقدمين منقولة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، بعد أن نزل بها الوحي.

وأورد الدمياطي تعريفا آخر يقول فيه: هي (علم يعرف منه الناقلون لكتاب الله عز وجل اختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق الإبدال ومن حيث السماع)(3)

ويقول أبو حيان الأندلسي (745 ـ ه):أثناء تعريفه للتفسير: التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي حمل عليها حال التركيب وتتمات لذلك) (4).

وعرف السيوطي(ت911ه ـ) القراءات أثناء حديثه عن أسانيد القراء حيث قال : ومما يشبه هذا التقسيم الذي لأهل الحديث تق سيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ور واية وطريق أوجه، فالخلاف أن كان إلى قراءة ورواية و طريق لأحد الأئمة التسعة أو العشرة أو نحوهم واتفقت عليه الطرق والروايات فهو قراءة)(5).

وهناك من عرفها بأنها مذاهب الناقلين لكتاب الله عز وجل في كيفية أداء الكلمات القرآنية.

وذكر الزركشي تعريفا آخر (ت 794ه ـ) فقال: (واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكورة في كتابة الحروف أوكيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما.) (6).

ونستخلص مما سبق أن القراءة تكون منقولة عن الرسول صلى الله عليه وسلم، أن الناقل يجب أن يكون عارفا لكتاب الله عز وجل، وأن تنتقل عن طريق المشافهة والسماع.

أقسام القراءات القرآنية:

ذكر العلماء أن أقسام القراءات القرآنية ستة وهي التي أوردها الإمام السيوطي كاملة في كتابه الإتقان وهي كالتالي:

1 /القراءات المتواترة: وهو ما نقله جمع لا يمكن تو اطئهم على الكذب عن مثلهم ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة وهذا هو الغالب في القر اءات،وهي تلك التي دونها ابن مجاهد وهي قراءات : نافع(ت169هـ)وابن كثير(120هـ)،أبوعمرو(ت154هـ)،ابن عامر(ت118هـ)عاصم(ت129ه ـ)، حمزة(ت156ه ـ)،الكسائي(189هـ)

2/القراءات المشهورة: وهو ما صح سنده بأن رواه العدل الضابط عن مثله و هكذا وافق العربية و الرسم

ووافق أحد المصاحف العثمانية سواء أكان عن الأئمة السبعة أو العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين .

3/ ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكورهذا النوع لا يقرأ به ولا يجب اعتقاده ما أخرجه الحاكم من طريق الجحدري عن أبي بكر أن النبي صلي الله عليه وسلم قرأ (مُتَكْئينَ عَلَىَ رفَافٍ خُضرٍ وعَبقريٍ حسَانٍ)(1)، والنص المشهور هو: (مُتَكْئينَ عَلَىَ رفَرَفٍ خُضرٍ وعَبقريٍ حسَانٍ)

4/القراءات الشاذة: وهي تلك التي خلت من شروط الصحة وهي ليست قرآنا لكنها مدونة صالح ة للدراسة، وحكمها الشرعي هو التحريم، والصلاة بها باطلة التحريم ، والصلاة بها باطلة،إلاأنه يمكن الاحتجاج بها في اللغة ،وأصحابها هم:أبوسعيد البصري (ت110ه ـ)، أبوعبد الله ابن محيصن(ت 123ه ـ) الأعمش (148ه ـ) العدوي(ت202ه ـ) (2)

5/ الموضوع: ما نسب إلى صاحبه على غير أساس،فهو من الزيف،ويرفض الأخذ به(3)وهو ما نسب إلى أبي حنيفة كقراءة: (إنَّمَا يخشى الله منْ عبَادهْ العُلَمَاءَ إنَ اللهَ عزيز غفور)(4) برفع اسم الجلالة ونصب العلماء

6/ ما يشبه المدرج من أنواع الحديث:

وهو ما يزيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه :

(وإن كان رجلٌ يورثُ كلالة أو امرأةٌ و له أخٌ أو أُخت من أم)(5) بزيادة لفظ (من أم).

وبما أن بحثنا يراد به بيان واقع المتضايفين في قراءة ابن عامر فلا بد م ن عرض وجيز نبين فيه الإضافة النحوية، من حيث تعريفها، وأنواعها، وما دار من خلاف فيها بين المدرسين: البصرة والكوفة.

الإضافة في النحو :

أ- الإضافة نسبة بين اسمين ليتعرف أولهما بالثاني إن كان الثاني معرفة، أو يتخصص به إن كان نكرة، مثل: (أَحضرْ كتاب سعيد وقلم حبر) فـ(كتاب) نكرة تعرفت حين أُضيفت إلى سعيد المعرفة، و(قلم) نكرة تخصصت بإضافتها إلى (حبر) النكرة أيضاً.

ويحذف من الاسم المراد إضافته التنوين إن كان مفرداً، وما قام مقامه إن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً وهو النون، تقول: (حضر مهندسا الدار وبناؤوها).

أنواع الإضافة: والإضافة نوعان: معنوية ولفظية:

الإضافة المعنوية أو المحضة: هي التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص كما تقدم ، وهذا هو الغرض الحقيق من الإضافة، وتكون الإضافة المعنوية على معنى أحد أحرف الجر الثلاثة:

1- اللام المفيدة للملك أو الاختصاص، كقولك (داري = دارٌ لي)، (رأي خالد = رأيٌ لخالد) وهذا أكثر ما يقع في الإضافات.

2- ((من)) البيانية، وذلك حين يكون المضاف إليه جنساً للمضاف كقولك : (هذه عصا خيزرانٍ = هذه عصاً من خيزران).

وضابطها أن يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف فتقول مثلاً (هذه العصا خيزرانٌ).

3- ((في)) الظرفية، وذلك حين يكون المضاف إليه ظرفاً في المعنى للمضاف مثل : (أَتعبني سهر الليل وحراسة الحقول ــ سهرٌ في الليل وحراسةٌ في الحقول).هذا ومتى أُطلقت الإضافة أُريد بها الإضافة المعنوية هذه.

الإضافة اللفظية:

هذه إضافة ليست على معنى حرف من حروف الجر، وإنما هي نوع من التخفيف اللفظي فحسب، وتكون بإضافة مشتق (اسم فاعل أَو مبالغته أو اسم مفعول أو صفة مشبهة) إلى معموله مثل: حضر مكرمُ الفقيرِ وشرَّابُ العسلِ - مرَّ بي رجلٌ معصوبُ الرأس ، صاحب امرأً حسنَ الخلق.

وأَصل هذه الإضافات : (مكرمٌ الفقير، وشرابٌ عسلاً - معصوبٌ الرأسُ منه، حسناً خلقُه) وبالإضافة يحذف التنوين وما يقوم مقامه فيخف اللفظ.

وأَن ما منع في الإضافة المعنوية وهو تحل ي المضاف بـ (ال)، جائز هنا في الإضافة اللفظية بشرط أن يكون المضاف إليه محلىً بها أو مضافاً إلى محلَّى بها أو ضميراً يعود على محلَّى بها، أو يكون المضاف مثنى، أو جمع مذكر سالماً، مثل:

هذا أخوك الحسنُ الخلق الكريمُ أَصلِ الأَب، الفضل أَنت الجامعُ أَطرافهِ، م ررت بالمكرميْ خالدٍ وبالزائري أبيك.

ب- ثلاثة أحكام :1- كثيراً ما يحذفون المضاف ويقيمون المضاف إليه مقامه في الجملة عند ظهور المعنى وعدم الالتباس، كقولك (قررا لمجلس البيع،استفتِ حيَّك)، والأَصل : (قرر أهل المجلس، استفت سكان حيك).

وكذلك قد يحذفون المضاف من ج ملة إذا سبق له ذكر في جملة مماثلة كقولهم : (ما كلٌّ بيضاءَ شحمة، ولا سوداءَ تمرة) والأَصل (ولا كلّ سوداءَ)، وكقولك: (ليس التسليم رأْي الموافقين ولا المخالفين) والأَصل (ولا رأَي المخالفين).

2- قد يكون في الكلام إضافتان المضاف إليه فيهما واحد، فيحذفونه من الإ ضافة الأُولى اكتفاءً بوجوده في الثانية، فهذه الجملة (حضر مدير المدرسة ومعلموها) يختصرونها على الشكل الآتي: (حضر مدير ومعلمو المدرسةِ). والفصيح الأَول وإنما يضطر إلى الثاني الشاعر أحياناً.

3- قد يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأْنيث فيعامل معاملة المضاف إليه، مثل: (محبةُ الوالد نفعك، وحب الديار منعتُك المغامرة).

فـ(محبة) مؤنثة لفظاً لكنها عوملت معاملة المذكر، لأن المضاف إليه كذلك، و (حب) مذكر لفظاً عومل معاملة المؤنث لأن المضاف إليه (الديار) مؤنثة.

هذا وشرط اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأْنيث أَن يبقى الكلام صحيحاً إذا قام المضاف إليه مقام المضاف، تقول في المثال الأَول : (الوالد نفعك) وفي الثاني (الديار منعتُك المغامرة).

فإذا لم يصح المعنى على ذلك لم يكتسب المضاف من المضاف إليه تذكيراً ولا تأنيثاً، فقولك (صحيفة خالد مزقت) لا يصح فيه إقامة المضاف إليه مقام المضاف فلا تقول : (خالد مزق) لفساد المعنى، وإذن لا نقول (صحيفة خالد مزق).

والأَوْلى مراعاة لفظ المضاف دائماً إلا في كلمة (كل)، فالأَصح تأْنيث العائد عليها إذا كان المضاف إليه مؤنثاً مع أَن لفظها مذكر، مثل {كُلُّ نَفْسٍ بما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ}.

ملاحظة: من الأَسماء الملازمة للإِضافة: ((كلا وكلتا وكل)):

فأَما كلا وكلتا فإن أُضيفتا إلى ضمير أُعربتا إعراب المثنى (خذا الكتابين كليْهما واقرأْ مقدمتيهما كلتيهما)، وإن أُضيفتا إلى اسم ظاهر أُعربتا إعراب الاسم المقصور فقدرت عليهما جميع حركات الإعراب؛ ولا يضافان حينئذ إلا إلى معرفة دالة على اثنين إما نصاً مثل (كلا الرجلين سافر)، (مررت بكلا البلدين) وإما بالاشتراك كضمير المتكلم مع غيره فهو مشترك بين المثنى والجمع: (كلانا موافق).

والأَفصح إعادة الضمير عليهما أَو وصفهما أو الإِخبار عنهما بالمفرد مراعاة للف ظهما كما في الأَمثلة المتقدمة، ودون ذلك مراعاة معناهما فنقول (كلانا موافقان).

وأما (كل) فالأفصح إذا أُضيفت إلى معرفة مراعاة لفظها مثل قوله تعالى : {وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً }. وإذا أُضيفت إلى نكرة أو نونتْ بعد حذف المضاف إليه فالأفصح م راعاة معناها مثل: {كُلُّ حِزْبٍ بما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ}. {كُلٌّ إِلَيْنا راجِعُونَ}

موقف المدرستين من الفصل بين المضاف والمضاف إليه

وبعد عرض هذين العرضين عن القراءة والإضافة ارتأيت أن أجري تطبيقا في الفصل بين المتضايفين على قراءة ابن عامر، ومنه قوله تعالي: (وكذلك زينَ لكثير من المُشركين قتلَ أولادهم شركاؤهم).

الإعراب:

الواو: الاستئنافية.

الكاف: للتشبيه والجر.

ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر.

اللام:للبعد. ك:للخطاب زين:فعل ماض. لكثير: متعلقان بالفعلزين.

من المشركين: جار و مجرور.

قَتْلُ: مفعول به مقدم.

شركاؤُهُ م: فاعل مرفوع.

ويقرأ الفعل"زين" بفتح "الزاي" على ما يسمى فاعله (1) ، و"الياء" على تسمية الفاعل ونصبوا " قتل" ب"زين"المتقدم على الفاعل، وهو" شركاؤهم"، والمفعول "قتل" وهو مصدر مضاف إليه أو إلى الفاعل و أصله أن يضاف إلى الفاعل، لأنه هو أحدثه ولأنه لا يستغنى عنه ويستغنى عن المفعول. ويقرأ بجر "أولادِهِمْ" على الإضافة و "شركائِهِمْ" بالجر أيضا على البدل من"الأولاد".

فعبد الله بن عامر (18-118ه ـ) هو أحد القراء السبع وإمام الشام يعين في قراءتهم، و قد قرأ الآية الكريمة: (وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) (2) وذلك بضم الزاي وكسر الياء في (زين) أو رفع اللام (3) في (قتل) وبنصب الدال (أولادهم) وكسر الهمز ة والهاء هي (شركائهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادهم).والتقدير فيه قتل شركائهم أولادهم(4).

والحجة لمن قرأ كذلك أنه دل بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله . ورفع به "القتل" وأضافه إلى "شركائهم" فخفضهم ونصب "أولادهم" بوقوع "القتل وأضافه إلى "شركائهم" فخفضهم ونصب "أولادهم" بوقوع "القتل" عليهم، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه(5).

وللنحويين في هذه القراءة مواقف متعارضة من حيث الإنكار والتأييد . فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظ رف وحرف الخفض لضرورة الشعر وقد احتجوا بأن قالوا وذلك لكثرة استعماله في الشعر. قال الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا* بِمِزَجَّةٍ زَجَّ* القَلُوَص أبي مَزَادَةَ(6) ◄

والتقدير: زجَّ أبي مَزَادَة القَلُوصَ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول، وليس بظرف، ولا حرف خفض والمضاف هو قوله (زج)، والمضاف إليه (أبي مزادة).

وبيان ذلك أن "زج" مصدر فعل متعدي إلى مفعول به ،فهو يعمل عمل الفعل المتعدي، يرفع فاعلا و ينصب مفعولا و تجوز إضافته إلى أيهما شاء المتكلم ثم يأتي بعد ذلك بالآخر و لو أنه أراد أن يقول " زجَّ أبي مزادة القَلُوصَ" أو قال"زج القلوص أبو مزادة"، فأضاف المصدر إلى فاعله في الأولي أو أضاف المصدر إلي مفعول له ثم أتي بفاعله ولم يفعل أحد الوجهين مع تمكنه منه ونستنتج م ن ذلك أنه لا يجد بأسا من الفصل بين المضاف و المضاف إليه([1]).

وذكر سيبويه أن هذه الظاهرة اللغوية جائزة في العربية ([2]). قال الشاعر:

تَمُرُّ عَلى ما تسْتَمِرُّ،وقد شَفَتْ* غَلائِلُ*عَبْدُ القَيْسِ مِنْها صُدُورُها([3]).

التقدير:"شَفَتْ غَلاَئِلُ صُدُورِ ها عبد القَيْسِ منها "ففصل بين المضاف و المضاف إليه.فالمضاف

هنا "غلائل" والمضاف إليه "صدورها"و قد فصل كل منها بفاعل"شَفَتْ" الذي هو قوله "عبد القيس" والجار المجرور هو قوله "منها" ([4]).قال الطرماح بن حكيم: ([5]).

يُطِفْنَ* بِحوزى** المراتع لم ترع بواديهِ مِنْ قَرع القِسِيِّ.([6])

التقدير:" من قَرع، الكَنائنِ القيسي"وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (القسي) الذي هو مفعول المصدر. قال آخر:

فأصبحت بعد خط بهجتها كأنَّ قَفَرًا رُسُومهَا قلما.

التقدير: " فأصبحت قفرا بعد هجتها " ففصل بين المضاف الذي هو " بعد"والمضاف إليه الذي هو "بهجتها" بالفعل الذي هو "خط".وقد حكى الكسائي عن العرب : هذا غلامُ والله زيدٍ.

و ذهب البصريون إلى عدم جواز ما سبق إلا في الشعر خاصة لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه([7]).

فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه و بين ما نزل منزلة الجزء منه ([8]).

قال السيوطي "ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها و فيه فروع"([9])

ونجد من هذا أن البصريين اعتبروا المضاف و المضاف إليه بمنزلة شيء الواحد و إنما

جاز الفصل بينهما بالظرف و حرف الجرّ.

ويذكر السراج أنه لا يجوز أن تقدم على المضاف ولا ما اتصل به،ولا يجوز أن نقدم عليه نفسه من اتصل به فتصل به بين المضاف و المضاف إليه إذا قلت "هذا زيدا يوم تضرب"و" لا هذا اليوم زيدا تضرب " و كذلك هذا "اليوم ضربك زيدا " و لا يجوز أن تقدم "زيدا على يوم و لا على ضرب" ([10]).

و أما قول عمرو بن قميئة([1]):

لما رأت ساتيد ماستعبرت لله درُّ اليَوْمِ من لاَمهَا.

وقال هذا البيت عند خروجه مع امرئ القيس إلي ملك الروم و حجتهم في هذا البيت: أن الشاعر لما اضطر فصل بالظرف، لأن الظروف تقع مواقع لا تكون فيها غيرها، والتقدير:" لله درُّ من لاَ مَهَا اليَوم". وقال أبو حية النميرى (اسمه الهيثم بن الربيع):

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ*([2]).

التقدير: " بِكَفِّ يَهودِيٍّ يَوْمًا "، يذكر ابن جني في هذا البيت أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح لكنه من ضرورة الشاعر ([3])هذا البيت من شواهد سيبويه . ووصف الشاعر رسوم الدار ،فشبهها بالكتابة في دقتها والاستدلال بها وخص اليهود لأنهم أهل الكتاب وجعل الكتابة بعضها متقارب وبعضها متفرق متباين . وقالت امرأة من العرب ([4])درنا بنت كعبة الجحدرية:

هُمَا أخَوَا في الحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ إذا خَافَ يَومًا نَبْوةً فَدَعَاهُما

والتقدير:"هُمَا أخَوَا مَنْ لاَ أَخَا لَهُ في الحَرْبِ ونجد نظيره في الحديث الشريف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي". وقد أنكر البصريون هذ ا فابن يعيش في شرحه للمفصل يقول :" فأما الفصل بغير الظرف فلم يرد فيه بيت و القياس يدفعه ،فأما قوله فزججتها بمزجة ... فقد أنشده الأخفش والشاهد فيه أنه أضاف المصدر إلى الفاعل و فصل بينهما بالمفعول وذلك ضعيف جدا "([5]). ويقول المبرد: لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا أن يضطر شاعر فيفصل بالظرف وما أشبهها لأن الظرف لا يفصل بين العامل و المعمول فيه ([6]) فما جاء في الشعر ففصل بينه و بين ما عمل فيه قوله :

كأن أصوات من إيغالهن نبا أواخر الميس أصوات الفراريج

ومن البصريين من عد قراءة ابن عامر من قبيل اللحن، ويقول أبو علي الفارسي: هذا قبيح قليل الاستعمال، ولو عدل عنها لكان أولى . وقال الفراء: عن ذلك و نحوه إنه ليس بشيء ([7]). وقال أحمد بن حمدان النحوي: (قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية وهي زلة عالم وإذا زل العالم لم يجز إتباعه. ورد قوله إلى الإجماع، وكذلك يجب أن يرد من زل منهم أو سها إلى الإجماع فهو أولى من الإصرار علي غير الصواب . وقد وصف مكي هذه القراءة بالضعف فقال: هذه القراءة فيها ضعف التفريق بين المضاف والمضاف إليه، لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر مع الظروف لاتساعهم فيها وهو المفعول به في الشعر بعيد فإجازته في القراءة أبعد).

و قد كان للزمخشري (538ه ـ) ([8])في هذا الشأن موقف واضح ،فيقول (وأما قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم برفع القتل و نصب الاولاد و جر شركاء عل ى إضافة القتل وإلى الشركاء الفصل بينهما بغير الظرف فشيء لوكان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا ،كما سمح ورد :رج القلوص أبي مزادة فكيف به في الكلام المنثور؟فكيف به في القرآن المعجز يحسن نظمه و جزالته والذي حمل ابن عامر على

ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوب بالياء ولو قرأ بجر (الأولاد و الشركاء) لأن الأولاد شركائهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة) ([1])

ويقول أبو حيان ([2]) في الرد على الزمخشري : "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد علي عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظي رها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا و غربا" ،وقد أعتمد المسلمون علي نقلهم لضبطهم ومعرفتهن وديانتهم.

ويقول سعيد الأفغاني([3]) مدافعا عن قراءة ابن عامر، إن في كلام الزمخشري زلتين كبيرتين: يتنزه عنهما الشاذ في علم القراءات، فأما الأولي: ففي جملته الأخيرة المشعرة بأن ابن عامر حر في اختراع القراءة ، حتى لقد عجب بعضهم من هذا الجهل الساذج بما هو معروف ضرورة ، و المقرر البديهي أن القراءة سماع محض لا مجال للاج تهاد فيها . وأما الثانية: فظنه أن القارئ أسر الرسم وأن الذي حم ل ابن عامر علي جر (شركائهم) رسمها بالياء في المصحف الشامي، وهذه شبه تلك في الجهالة بالياء تتلقي مشافهة بالإسناد الرسم وهي عادة توافق الرسم وليس لقارئ أن يقرأ لم يتلقها و إن وافقت الرسم وعلي هذا تكون هذه القراءة حجة قوية على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف و الجار والمجرور.

وانطلاقا مما سبق نرى أن القاعدة القائلة بالفصل بين المتضايفين أقرب إلى اللغة العربية، مادام السماع يقرها في النثر وفي الشعر أيضا، سواء أكان الفاصل مفعولا به أم غير ذلك، مثل: الظرف أو الجار والمجرور . وإن التمسك بقاعدة الفصل يؤدي إلى توسيع قواعد النحو، بحيث يشمل جميع ما ورد من الشواهد اللغوية.

الخاتمة :

إن الترابط بين الصيغ أي العلاقة الخاصة التي تربط بين بعض الصيغ ،بحيث عند وجود شيء من هذه الصيغ وجود ما ترتبط به، ثم وجود نظام خاص يحكم العلاقة بينهما، ومن خلال البحث هذا المقال نستخلص ما يأتي :

تعدد تقسيمات الإضافة عند النحاة وتعدد معالم الترتيب الذي ينظم العلاقة بين أجزائها، لابد من ملاحظة القواعد التالية :

أولا : لا بد من ذكر كل من المضاف والمضاف إليه ولا سبيل إلى حذف أحدهما إلا في مواضع محددة، وبشرط أن يتطلب الموقف اللغوي ذلك .

يجوز أن يتقدم المضاف إليه علي المضاف مع بقاء الإضافة، كما لا يجوز أن يتقدم معمول المضاف إليه،فمراعاة الترتيب بين المضاف والمضاف إليه ثم معموله الواحد أو المتعدد إن وجد لازمة وإغفالها يخرج التركيب عن الإضافة

ثالثا : كما أن مراعاة الترتيب لازمة فإن الاتصال بين المضاف والمضاف إليه واجب أيضا،ولا يجوز الفصل بينهما إلا في مواضع محددة وهذه المواضع هي :

1 - أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله فيجوز الفصل بينهما .

2- أن يكون المضاف وصفا عاملا والمضاف إليه مفعوله الأول والفاصل .

3- مفعوله الثاني نحو (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله إن الله عزيز ذو انتقام).

4- أن يكون الفاصل قسما نحو : هذا كتاب والله زيد .

الإحالات

[1]- ابن منظور لسان العرب (المادة ق .ر.أ).

[2]- خير الدين سيب القراءات القرآنية - دار الخلدونية الجزائر 2005 ص 11 وانظر نور الدين عتر القرآن الكريم
والدراسات الأدبية-مطبعة ابن خلدون دمشق 1989م، ص123

[3]- أحمد بن محمد الدمياطي إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر- تحقيق أنس مهرة دار الكتب العلمية بيروت ،دط دت.ص35

[4] - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي 3\5

[5]- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن- عالم الكتب دط، دت 109/1.

[6]- الزركشي ،البرهان في علوم القرآن –تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ج1 دار الجيل بيروت 1

[7]- السيوطي الإتقان في ع لوم القرآن،عالم الكتب بيروت، 1951م99/1،انظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات دار سعد الدين مجلدد11،ص26

[8]- الرحمن الآية الكريمة97

[9] - السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ،عالم الكتب بيروت، 1951م 1/ 9

[10] -محمد عبد السلام كفافي- عبد الله الشريف، في علوم القرآن دا ر النهضة بيروت دط 1981م، ص109

[11]-فاطر الآية 28

[12]- النساء الآية 12

[13]-القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع دار الحديث القاهرة 2007 34/2 .

[14]- سورة الأنعام الآية الكريمة 137

[15]-الحنبلي، الاختيار في القراءات العشر- تح قيق عبد العزيز بن ناصر السبرء المجلد ا لأول،دط 1417ه ـ 390/1- ينظر النشر في القراءات العشر 2/ 352- ابن سعيد الداني التيسير في القراءات السبعة –دار الكتب العلمية بيروت ط-1996م.

[16]- الأنبا ري الإنصاف في مسائل الخلاف- المكتبة العصرية بيروت ،دط 1987 م 1/ 6

[17]- اللهجات العربية نشأة وتطورا ص 441 – المستنير في القراءات المتواترة 1 /212 .

◄ هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها و هو من الأشعار التي استشهد بها سيبويه في الكتاب غيرأنني وجدت في كتاب المستنير في القراءات عبارة و من الشعر قول الأخفش.

*فزججتها : طعنتها – القلوص : الناقة الشابة-- زج :الحديدة التي تركب في أسفل الرمح.

[18]- الإنصاف في مسائل الخلاف ص 3

[19]- سيبويه الكتاب ص 90/1 .

[20]- هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها

* الغلائم :ضغن ،وشفاء الظهر : ذهابه و اقتلاعه من الصدور

[21]- الإنصاف في مسائل الخلاف الأنبا ري ص 4

[22]-إبراهيم السامرائي المدارس النحوية ص 70 .

[23]- جاء هذا البيت لوصف البقرة الوحشية

*تطفن :تدرن حوله- * بحوز: المتوحد،المنفرد (فحل البقرة الوحشي)

* المرتع : الأماكن التي يرتع فيها - القسي : جمع قوس

[24]-إبراهيم السامرائي المدارس النحوية ص 70

[25]- شعبان صالح موقف النحاة من القراءات القرآنية ص 349 .

[26] - السيوطي الاقتراح ص30 .

[27]- أبي بكر السراج أصول النحو ص 226 .

[28]- سيبويه الكتاب 91/1

[29]- أبي بكر السراج أصول النحو ص 227 - المقتضب للمبرد – 4 / 377

[30]- الخصائص لابن الجني 2 /49

[31]- الأنبا ري الإنصاف في مسائل الخلاف ص 9

[32]- ابن السراج، شرح المفصل ابن يعيش، عالم الكتب ،بيروت دط،دت 190/1

[33]-المبرد المقتضب تحقيق عبد الخالق عظيمة عالم الكتب بيروت 376/4

[34]- اللهجات العربية نشأة و تطورا ص 441

[35]- تفسير الكشاف للزمخشري 90/89/1 ، النشر في القراءات العشر 263/2.

[36]-تفسير الكشاف للزمخشري 90/89/1

[37]- البحر المحيط- أبو الحيان الأندلسي 4 / 230

[38]-في أصول النحو سعيد الأفغاني ص 43 – 44

المراجع

القرآن الكريم

1-الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهيل بن السراج النحوي البغدادي ج 2 تحقيق د :عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ط1 بيروت 1985م .

2-أحكام القرآن أ الكريم و تاريخه أحمد عداد، مطبعة الفن وهران د ت د ط
3-إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر- أحمد محمد الدمياطي- تحقيق أنس مهرة- دار الكتب العلمية-بيروت دط.دت.
4-الاختيار في القراءات العشر المجلد 1 الإمام أبي محمد عبد الله بن الحنبلي البغدادي المعروف بسيط الخياط دراسة و تحقيق عبد الله العزيز ناصر السبر د دط دت .
5-الإنصاف في مسائل الخلاف : للأنبا ري المكتبة العصرية بيروت دط 1987 .
6-الاقتراح في علم أصول النحو – السيوطي –مطبعة السعادة ص 1 سنة 1976م.
7-الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي عالم الكتب بيروت دت
8-البحر المحيط – أبو حيان الأندلسي مطبعة السعادة مصر ط1
9-فسير الكشاف الزمخشري تحقيق محمد مرسي عامر دار المصحف القاهرة
10- التيسير في القراءات السبعة لابن سعيد الداني –دار الكتب العلمية ط1 -1996.
11- التبيان في إعراب القرآن –العكبري–تحقيق علي محمد البجاوي دار الجيل ببيروت.

12- الحجة في القراءات السبع . ابن خالوية تحقيق د:عبد العال سالم مكرم دار الشروق ببيروت.
13الخصائص ابن جني تحقيق محمد علي النجار الهيئة العامة للكتاب ط3 1987م)
14 في أصول النحو – سعيد الأفغاني دار الفكر ط3
15- القراءات القرآنية – خير الدين سيب – دار الخلدونية – الجزائر – 2005
16 القراءات الشاذة و توجيهها النحوي د.محمود أحمد صقر-دار الفكر –دمشق-ط1-1999
17 الكشف القيسي عن وجوه القراءات السبع دار الحديث القاهرة 2007
18- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون الجزء الأول –دار الجيل – بيروت
19- لسان العرب – لابن منظور دار صادر ،بيروت ،ط1 1992- اللهجات العربية نشأة و تطورا – د: عبد الغفار حامد هلال –دار الفكر العربي –القاهرة1- المستنير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة والإعراب والتفسيرج1 د.م.حمد سالم محيسن مكتبة جمهورية مصر ط1-1976م.
22-المقتضب للمبرد تحقيق عبد الخالق عظيمة عالم الكتب بيروت
23 - المدارس النحوية أسطورة وواقع ، إبراهيم السامرائي دار الفكر مصر،ط1 1987
24 معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب المجلد11 دار سعد الدين للطباعة ولنشر والتوزيع.
25- النشر في القراءات العشر ابن الجزري الجزء 1- دار الكتب العلمية – بيروت
26 - النحو العربي عماد اللغة و الدين – د : عبد الله أحمد حاد الكريم – مكتبة الأدب ط2 .2002م.